مراجعة كتـــاب

مدينـة الخـــور

ـ دراسة مسحية اجتماعية ـ

اصدارات مركز الوثائق والدراسات الانسانية

وحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية

تأليـــف

أ.د. هدى محمد مجاهد

د. غسان زكي بدر

د. محمود فهمي الكردي

د. قحطان الناصـــري

مراجعـــة

شيخة عبد الله محمد الذياب

وحدة بحوث الجغرافيا والتخطيط العمراني والاقليمي

« ان معـظم الـدراسـات الاجتـماعية التي تناولت مجتمعات الخليج كما ذكرت الاستاذة الدكتورة جهينة سلطان العيسى رئيسة وحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية اثناء فترة البحث في تقديمها للكتاب قد اتخذت من النفط متغيرا أساسيا بهدف رصد أهم التحولات التي طرأت على هذه المجتمعات وأبعدت المتغيرات الأخرى . لذا اهتم مركز الوثائق والدراسات الانسانية من خلال وحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية بالبحوث الاجتماعية المتصلة بالمجتمعات الخليجية وخاصة المجتمع القطري ، كما اهتم بدراسة مجتمعات ماقبل النفط وتطوراتها التاريخية ، وأن فهم وتحليل تأثيرات الثروة النفطية لا ينفصل عن فهم الظروف التاريخية التي عاشتها دول المنطقة قبل ظهور النفط » ـ ص ٩ .

ان هذه الدراسة التي بين أيدينا مشروع علمي كبير تناول معرفة المجتمع القطري من جميع نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وآثارها على البناء الاجتماعي وقد اختيرت مدينة الخور كنموذج مجتمعي ينتمي للمجتمع القطري .

وقد صدرت هذه الدراسة عام ١٩٨٥م عن وحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية بمركز الوثائق والدراسات الانسانية بعنوان مدينة الخور وهي دراسة مسحية اجتماعية قام بتأليفها نخبة من الاستاذة حرصوا فيها على عرض نتائج الدراسة في جميع فصولها وابراز موضوع الكتاب بشكل واضح تاريخيا واجتماعيا ، وقد اسغرقت الدراسة مدة عامين ونصف بدأت في مايو ١٩٨٢م وانتهت في ديسمبر ١٩٨٤م .

وجاءت طباعة الكتاب في ٤٤١ صفحة شملت ستة فصول مسبوقة بفصل تمهيدي من (ص ٥ ـ ٣٠) يعرض منهجية الدراسة وأقسامها الرئيسية . وقد اشترك بكتابة هذا الفصل الاستاذة الدكتورة هدى مجاهد الباحث الرئيسي والدكتور غسان بدر حيث أوضح الباحثان بأن دراسة مدينة الخور يمكن تصنيفها وادراجها تحت ما يعرف بالبحوث والدراسات المسحية الوصفية ، وأن الدراسة تهدف إلى الكشف في جوانب البناء الاجتماعي للمدينة من أجل رصد الحقائق والظواهر الاجتماعية ، كما أوضحا طريقة الدراسة التي تم تحديدها في الآتي :ـ

١ ـ المنهج التاريخي الذي كشف عن بعض الظواهر الاجتماعية والتي ما زالت المؤشر الفعلي في الأنساق الاجتماعية .

٢ ـ الاسلوب الإحصائي وقد اعتمد عليه في معالجة البيانات واجراء التحليلات الاحصائية .

٣ ـ الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات والبيانات ، وقد أفادت هذه الطريقة في تعميق البيانات الخاصة بدراسة النسق العائلي في المدينة .

شملت أدوات الدراسة الوثائق الرسمية كالاحصاءات والنشرات والتقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات والوزارات . كذلك استفادت الدراسة من بعض الدراسات التي عالجت المجتمع القطري وبعض المجتمعات الخليجية الاخرى . غير أن الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على ثلاثة من الاستبيانات حددت المجال البشري واتخذت كمصدر لجمع البيانات والمعلومات ميدانيا وذلك من خلال المقابلات الشخصية .

الفصل الأول من (ص ٣١ ـ ٦٠) : مدينة الخور تاريخيا وايكولوجيا وفيه تحدث مؤلفه د. غسان بدر عن مدينة الخور تاريخيا وايكولوجيا وقد شمل مقدمة تحدث فيها عن تأسيس مدينة

الخـور ، والـدور الذي لعبته تاريخيا واجتماعيا في المجتمع والأصول التاريخية للبناء الاجتماعي للمدينة وعلاقة الخور بغيرها من المدن .

وعن تأسيس مدينة الخور ذكر المؤلف كما جاء في المصادر بأن مدينة الخور تأسست في القرن الثالث عشر الهجري (منتصف القرن الثامن عشر الميلادي) بواسطة قبيلة المهاندة التي كانت تسكن « الحويله » عاصمة قطر القديمة . وقد نزحت القبيلة نحو الجنوب بعد تدمير الحويله واستقرت في الخور والمناطق المحيطة بها والتي لم تكن مأهولة بالسكان . ويعتقد أن قبيلة المهاندة بفروعها العشرة تنتسب في بعض فروعها إلى قبيلة بني هاجر ، وتنتمي الفروع الأخرى لقبائل أخرى .

ولقد أشار الباحث بأنه حدث تحول واضح في نموذج وأسلوب الحياة الاجتماعية في الخور . وكـان هذا التحول نتيجة لمجموعة من العوامل التي لعبت دورا في عملية التغير الاجتماعي في المجتمع القطري بصفة عامة حيث انعكست على القرى والمدن التابعة لها . واستعرض الباحث تلك العوامل التي من بينها التحول الاقتصادي وبداية استغلال النفط في قطر فضلا عن الآثار التي ترتبت على التسويق العالمي للؤلؤ الصناعي في اليابان من ناحية ، وعلى مخاطر مهنة الغوص من ناحيـة أخـرى . وأوضح المؤلف بأن الخور تعد قبل اكتشاف النفط في المدن الصغيرة التي حققت نوعا من الاكتفاء الذاتي وظلت تعتبر مدينة ثانية بعد اكتشافه بقليل . الا أن أهميتها كغيرها من المدن الاخرى قد انخفضت بعد اتساع مدينة الدوحة وتحولها إلى مركز جذب لكافة سكان المناطق الأخرى

وعاد الباحث ليذكر أن مناطق استخراج البترول تقع على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر ، الا أن الأعداد الكبيرة نسبيا من سكان الخور التي عملت في شركات البترول لم تغير من منطقة سكناها الأساسية في الخور ، اذ بقيت عائلاتهم في الخور فضلا عن احتفاظهم بمكانتهم الاجتماعية التقليدية في مجتمعهم الأساسي (الخور) . وقد أكد المؤلف بأن هذا التحول المهني أدى إلى تحقيق حراك اجتماعي في العمل مع الاحتفاظ بالمكانة الاجتماعية التقليدية في موطنهم الأصلي .

أوضـح البـاحث أيضـا أنـه مع تطور الادارة في الـدولـة وتكوين شركات محلية لتغطية احتياجات صناعة البترول محليا ، بدأ دخول أعدادا قليلة من القوى العاملة في منطقة الخور في مجال التجارة وفي تقليد الوظائف الادارية في الدولة . وذكر الباحث الخدمات الأساسية لمدينة

الخور حيث اهتمت الدولة ببناء قطر الحديثة ومساعدة بنائها الاجتماعي التقليدي على التطور الذاتي . من ذلك اصدر قانون انشاء البلديات الذي كان من نصيب منطقة الخور منه اذ اعتبرت بلدية لها استقلالها الاداري مما أكسبها بعداً أساسياً للتطوير الذاتي . وذكر الباحث بأن الزيادة الهائلة نسبيا في عائدات قطر من البترول بعد عام ١٩٧٣م ساعدت على اعداد وتنفيذ العديد من مشروعات تحديث قطر .

الجدول التالي يوضح العوائد النفطية / مليون
دولار للسنوات من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ م
كما بينته الدراسة - ص ٤٢

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٦٤٢	٥٣٦٤٢

وأوضح الباحث أن بلدية الخور تأسست عام ١٩٧٣م لتخدم عددا من المدن والقرى المحيطة بها والتابعة لها اداريا مثل الذخيرة وسميسمه والعقده وتنبك . وقد تبين اهتمام دولة قطر بالاسكان وذلك برعايتها لتخطيط المدن وتدعيم الخدمات الأساسية عن طريق البلديات مثل فتح الطرق ورصفها وانارتها وتشجيرها ومد شبكة المياه والكهرباء والمجاري ، كما يتمثل اهتمام الدولة في مجال الاسكان ببناء المسكن الشعبي لذوي الدخل المحدود وتقديم الأرض والقروض لبناء المساكن لكبار موظفي الدولة من القطريين ، وأوضح الباحث بأن هذا الدور ينطبق على مدنية الخور مما ساعد على سرعة التطور في المدنية .

وعن التجارة والخدمات الحرفية والاقتصادية ذكر الباحث بأن الخور لا زالت تعتمد بشكل مباشر على الدوحة . ولكن هذه التبعية الاقتصادية لم تلغ وجود بعض الخدمات التجارية على مستوى الخور . وأوضحت البيانات في الدراسة أن (٩٥٪) من السكان يعتمدون على السوق المحلية في الخور . وأشار الباحث إلى أن التبعية الاقتصادية ليست متمثلة فقط على مستوى اشباع الاحتياجات السلعية وانما تتمثل أيضا في ارتباط أرباب الأسر بالعمل في الدوحة حيث بينت الدراسة بأن حوالي (٢١,٢٪) من مفردات عينة أرباب الأسر تعمل في الدوحة .

كذلك ان من أهم الخدمات التي توفرها الدولة في مدينة الخور التعليم . وأكد الباحث بأن قيمة التعليم في حياة المجتمع القطري امتدت لتتضمن النوعيات المختلفة له حيث لم تقتصر فقط على مستويات التعليم العام بل شملت أيضا التعليم المهني والحرفي . لذا حظيت الخور بهذه الخدمات التعليمية ، وبين الباحث بأن العمل الحرفي والمهني لا يحتل أصحابه مكانه اجتماعية متوازية مع ذوي المؤهلات العليا ، الا أن عينة أرباب الأسر أوضحت أنه مقبول بنسبة (٦٤,٣٪) . وهذا القبول يعبر عن وعيهم باحتياجات مشروعات التنمية في المجتمع إلى هذا النوع من العمل وبالنسبة لتعليم البنات بين الباحث أن نسبة (٦٨,١٪) ترى أنه يفيدهن في تربية أبنائهن ، بينما (٢٨,٥٪) يرون أنه سيفيدهن في مساعدة أزواجهن ماديا . كما أوضح الباحث بأنه لابد من توفر شرط هام للأعمال التي يمكن للمرأة أن تعمل بها ، وهو أن تتناسب الأعمال مع القيم المرعية في المجتمع . وعن مشاكل تعليم الأبناء في المدارس تطرق الباحث إلى مشكلتين هامتين في التعليم وهما مشكلة الدروس الخصوصية ومشكلة المواصلات ، وان كانت المشكلة الثانية غير متوقعة كما بين الباحث ، ولكن عبر عنها حوالي (٢٥,٦٪) من مفردات عينة أرباب الأسر .

وعن الخدمات الثقافية ذكر الباحث بأن قطر تهتم بالثقافة وأهم وسائلها التلفزيون والاذاعة والصحف اليومية . وأيضا ما تقدمه من موضوعات ثقافية في كافة المجالات . ويوجد في الخور مركز ثقافي حديث الا أن نشاطه محدود ولا ننسى دور المجالس في تثقيف الأفراد وخاصة في المجال الديني والاجتماعي .

الفصل الثاني من (ص ٦١ ـ ٨٩) سكان المدنية وقد قام بكتابته الاستاذ الدكتور محمود فهمي الكردي ، وتناول فيه الأوضاع السكانية بمجتمع الخور وفقا لمحاور خمسة هي :ـ

١ ـ الخصائص الديمغرافية الأساسية كالجنس والسن والحالة الزواجية والحالة التعليمية والحالة العملية والمهنية .

٢ ـ مكان الاقامة : وهذا المحور يشرح حركة السكان في المجتمع واليه مستندا على أصول السكان بالمجتمع والفترة التي أمضوها به وبلدهم الأصلي ومعرفة أسباب مجيئهم اليه ومكان العمل .

٣ ـ الأسرة وما يعينها من ظواهر كتعدد الزوجات ومسألة الاختيار للزواج .

٤ ـ التعليم والتنشئة الاجتماعية : وهنا تناول الباحث الجانب الكيفي لهذا المتغير باعتباره أداة رئيسية ووسيلة فعالة من وسائل التنشئة الاجتماعية تأخذ وجهة نظر المبحوث في الفرص من تعليم الفتاة وتصوره فيما يتعلق بالأعمال التي يمكن أن تشتغل بها المرأة القطرية .

٥ ـ الوافدون : وقد بين الباحث بأنه لا يمكن دراسة جوانب رئيسية مثل السكان ، العمالة ، الانتاج والاستهلاك بمجتمعات الخليج بعامة دون تحليل قضية العمالة الوافدة . وأوضح بأن العمالة الوافدة تلعب دورا رئيسيا في تشكيل التركيب المهني للمجتمع القطري . فمن الضروري التعرف على هذا المحور وما له من تأثيرات على النواحي السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لذا فقد أوضح الباحث بأنه لا تخلو منه أية دراسة مسحية لمجتمع ما من موضوع (السكان) فهو كما ذكر الباحث المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

الفصل الثالث من (ص ٩١ ـ ١٢٤) « البنيان الاقتصادي للمدينة » وقد قام بكتابته أيضا أ.د. محمود فهمي الكردي وقد اعتمد الباحث في هذا الفصل على عناصر رئيسية خمسة لدراسة البنيان الاقتصادي لمدينة الخور :ـ

أولا : لمحة تاريخية عن الهيكل الاقتصادي لقطر : وقد أوضح الباحث بأن الدراسات الاجتماعية حين تحاول تتبع ظاهرة في مجتمع أن ترصدها من خلال مراحل تاريخية تشكل كل مرحلة نسقا متكاملا يميزه عن غيره ، كما ذكر الباحث بأن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت على المجتمع القطري قد اتفقت في التمييز بين فترات تاريخية وهي في حدود القرن الحالي وكانت على النحو التالي :

١ ـ الفترة الأولى وتمتد من ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٣٠م : وقد سادت في هذه الأنشطة المتصلة بالغوص على اللؤلؤ وما يرتبط بها من عمليات تجارية وتصنيفية .

٢ ـ الفترة الثانية وتنحصر من عامي ١٩٣٠ ـ ١٩٥٠م : واعتبرها الباحث فترة التدهور الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة . وقد سميت تلك الفترة « أيام القحط » . وهذا يرجع إلى كساد تجارة اللؤلؤ بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي بأسعار أرخص .

ومن الأسباب الأخرى التي ذكرها الباحث هو هجرة أعداد متزايدة من البحارة القطريين للعمل بالسعودية نظرا لاكتشاف النفط فيها قبل قطر .

٣ - الفترة الثالثة وتبدأ من عام ١٩٥٠ وهي مستمرة حتى الآن : وهذه الفترة تعتبر فترة اكتشاف النفط والتحولات الاجتماعية - الاقتصادية وتزايدت عائدات النفط في الثلاثين سنة الأولى من هذه الفترة (١٩٥٠ - ١٩٨٠م) فبينما كانت تبلغ في عام ١٩٥٠ حوالي مليون دولار بلغت أكثر من ٥ مليارات من الدولارات في عام ١٩٨٠م . وأوضح الباحث بأن التأثيرات المباشرة لحالة الرواج الاقتصادي مثل زيادة معدلات الاستهلاك سواء للسلع أو الخدمات صحبها تأثيرات أخرى شملت الأنساق القرابية والقيمية والسياسية للمجتمع .

ثانياً : مقومات البنيان الاقتصادي للخور : وحدد الباحث مقومات البنيان الاقتصادي لمدينة الخور في عناصر رئيسية خمسة وهي : العمل ، الملكية ، الدخل ، الانفاق ، الادخار (أو الاقتراض) .

وفي عنصر العمل بين الباحث أنه في حدود عينة الدراسة المتصلة بأرباب الأسر (٢٠٧) حالة وجه سؤال لأفرادها عن طبيعة العمل الذي يشتغلون به ، وقد كشفت نتائجها أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة (حوالي ٨٠٪) تنتمي في عملها لقطاع الخدمات ، بينما لن تزيد نسبة العاملين في قطاع الانتاج عن (١٦٪) أما الذين لاعمل لهم فقد بلغت (٤٪) وهذا ما يعكس نوعية النشاط الاقتصادي المتوفر بالخور حيث يسيطر قطاع الخدمات على القطاع الانتاجي ، أما أولئك الذين لا عمل لهم فقد بين سببها الباحث وهي كبر السن والمرض .

أما العنصر الثاني لمقومات البنيان الاقتصادي فهو الملكية . وقد وجه سؤالاً للمبحوثين عما اذا كانت لديهم أملاك من عدمه ، فكانت نسبة الذين يمتلكون (٥٣٪) بينما النسبة الباقية أفادت بأنهم لا يمتلكون شيئا . أما السؤال الخاص عن الكيفية التي آلت بها هذه الأملاك فقد كشفت النتائج كما ذكرها الباحث بأن النسبة الغالبة (٣١٪) حصلوا عليها عن طريق الشراء ونسبته (١٥٪) كانت هبة من الدولة ، أما الذين آلت عن طريق الميراث فالنسبة لا تتعدى (٧٪) من أفراد العينة .

العنصر الثالث الدخل :- وارتباطا بعنصر الملكية حاولت الدراسة التعرف على الدخل المتحصل كأرباح من هذه الأملاك بصفة عامة وقسم هذا الدخل الى فئات تبدأ من صفر وتنتهي بمن يحصل منها على خمسين ألف ريال سنويا .

وعن العنصر الرابع الانفاق : أوضح الباحث بأن الدخل لا تتضح أهميته كعنصر اقتصادي دون التعرف على أوجه انفاقه . وفيما يتعلق بعنية الدراسة أوضح الباحث بأن السؤال الموجه لأفرادها يستفسر عما ينفقونه شهريا على بعض البنود منها المواد الغذائية حوالي (٦٤٪) من جملة أفراد العينة أما على الترفيه فقد بلغت نسبة من ينفقون على هذا البند حوالي (١٩٪) من أفراد العينة .

وقد أكد الباحث أنه من الطبيعي أن يكون توجيه الدخل إلى عدة بنود للصرف أوالانفاق مسألة اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى قبل أن تكون اقتصادية . فمثلا يعكس توجه المبحوثين إلى صرف النسبة الكبرى من دخولهم أن هناك حاجة حقيقية لكل هذه المواد الغذائية ، أو أنها تشير إلى حالة صحية مرتفعة يؤشر لها الاقبال على المواد الغذائية ، وإنما يستخدم الغذاء كعنصر للوجاهة الاجتماعية واثبات الكرم والمفاخرة . كما أن الاقبال على أنواع معينة من العناصر الغذائية يؤدي إلى زيادة الاصابة بأمراض التخمة وسوء الهضم وليس إلى الارتفاع بمستوى الصحة العامة .

وبالنسبة للعنصر الخامس الادخار : أوضح الباحث أنه قد يصيب الفرد فائضا عن احتياجاته فيضعها في صورة مدخرات ، وقد يسعى الى استثمارها في مجالات متنوعة . وعند سؤال المبحوثين عما اذا كان يدخرون جزء من ايرادتهم أجابت الغالبية وتصل نسبتها إلى (٦٨٪) بالايجاب ، بينما أجاب بالنفي نسبة (٣٢٪) .

ثالثا : أنماط الاتصال بين الخور وخارجها : وأكد الباحث أنه على الرغم ما للخور من أهمية تاريخية وديمغرافية واقتصادية بالنسبة للمجتمع القطري فانه لايمكن اعتبارها مدينة مكتفية بذاتها منعزلة عن بقية المدن وبخاصة الدوحة ، فالصلة بينهما ليس فقط اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا وانما أيضا « مكانيا » . فقصر المسافة بين الخور والدوحة (٦٠ كم) قد لعب دورا في وجود اتصال مستمر بينهما سواء لتحقيق أغراض مادية أو أجتماعية أو ثقافية .

وقد حددت الدراسة الميدانية السؤال في هذا الجانب في الاستفسار عن وجود مصالح خارج الخور ، وكشفت النتيجة بأن حوالي (٨٢٪) من جملة أفراد العينة قد ذهبت إلى مصالح خارج مدينة الخور ، بينما النسبة الباقية (١٨٪) تذهب إلى عدم حاجتها إلى ترك الخور لعدم وجود مصالح تدفعهم لذلك . وقد وصلت نسبة من يتردد على مدينة الدوحة وحدها حوالي (٧٨٪) . وهذا يعكس بوضوح أهمية الدوحة بالنسبة للخور حيث تشكل كما ذكر الباحث أهمية وحيوية لمعظم ساكني الخور في قضاء مصالحهم .

رابعاً :عمل المرأة والتعليم : وهذه من أهم عناصر البنيان الاقتصادي الذي تطرق إليه الباحث . فعمل المرأة يتميز في حد ذاته بخصائص اجتماعية تجعله مختلفا عن العناصر الاقتصادية الأخرى . وقد أبرز الباحث ذلك بقوله أن « الانسان » هو الوسيلة والهدف بالنسبة له في نفس الوقت . وقد اختار الباحث هذه المسألة (عمل المرأة) محلا للدراسة المستفيضة في الجانب الميداني من خلال مجموعة متغيرات منها مايتعلق بنوعية الوظيفة . فانه عندما سئل المبحوثون عن نوعية العمل الذي يفضلون أن تعمل به بناتهم تنوعت استجاباتهم . ولعل هذا الاتجاه يشير إلى بداية تفكير جديد في المجتمع المحافظ بخصوص عمل المرأة ، فلم تكن الاستجابات رافضة كلية ، وانما حددتها في أخرى اجتماعية ، اذ ذهبت الغالبية من أفراد العينة بنسبة بلغت (٥٧٪) إلى أن العمل الذي يفضلونه لبناتهم لابد أن ينحصر في وظائف معينة كالتدريس . وقد استنتج الباحث أن اختيار أفراد العينة لهذه المهنة مرتبطا بضمان مسألة مراعاة عادات وتقاليد المجتمع في العمل . وقد أكدت نسبة بلغت (٢٥٪) من جملة أفراد العينة مرجعها إلى زوج الابنة عندما تتزوج . وهناك نسبة (١٥٪) من مفردات العينة أفادت أن الابنة هي التي تحدد المجال الذي تفضل العمل به . وعلل الباحث أن هذه الاجابة تشير إلى أحد احتمالين أولهما أما أن يكون المبحوث ـ رب الأسرة ـ منفتحا بالصورة التي لا يريد بها حتى أن يقترح رأيا فيما يتصل بمسألة تتعلق بابنته ، أو قد يكون محدود العلم بما هو متاح لابنته من مجالات عمل . ولكن الباحث أكد على أن نظرة الأب لعمل ابنته لا ينبغي تحليلها أو تفسيرها في حدود فكرة العمل وانما يستوجب الأمر تحليل تلك النظرة في ضوء التركيب الاجتماعي ووضع المرأة فيه . اما النسبة الباقية حوالي (٣٠٪) ذكرها المؤلف بأنها استجابات أخرى .

خامساً العلاقات الأسرية والوضع الاقتصادي : فهي تعتبر من أهم الظواهر المؤثرة في حركة

المجتمع ومن أهم عناصر البنيان الاقتصادي . ناقش الباحث في هذا العنصر نقاطا رئيسية أهمها الزواج وظاهرة ارتفاع تكلفته . وهذه الظاهرة أكد عليها الباحث بأنها حديثة النشأة وترتبط بحجم التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة ونوعيتها . وأوضح أنه لوجود الرواج الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والزيادة الحقيقة لتكلفة الزواج واعداد منزل الزوجية وتأثيثه فضلا عن تفتيت العائلة الممتدة إلى أسر نووية صغيرة ، كل ذلك ساهم في خلق تلك الظاهرة . وهناك نقطة أخرى تشمل حقوق الزوجة في التصرف في ممتلكاتها بدون اذن زوجها . وقد كشفت بيانات الدراسة بأن النسبة الغالبة (٧٣٪) من جملة العنية قد انكرت عليها حق التصرف بينما أكدت هذا الحق النسبة المتبقية وتبلغ (٢٧٪) .

أوضح الباحث بأنه على الرغم من أن غالبية عينة المبحوثين أنكرت هذا الحق لكنها تعلم علم اليقين أن الذمة المالية للمرأة منفصلة عن زوجها وأن الشرع يحكم بذلك الا انها (أي عينة أرباب الأسر) اجتماعيا ترى أنه من الضروري على الزوجة أن تستأذن زوجها في التصرف في ممتلكاتها .

ومن العلاقات الأسرية التي تؤثر على البنيان الاقتصادي والتي أوردها الباحث هي أسباب عدم معيشة بعض الابناء مع عائلة الوالدين . وقد بين أن نمط الأسرة الممتدة هو النمط المميز للبناء الاجتماعي الذي لم يزل المجتمع القطري متأثرا ببعض سماته . ورغم محاولات أبناء الجيل الحالي لدعم استقلاليتهم عن الأسرة الأصلية وذلك بتكوين أسر صغيرة (نووية) تستقل في مسكن منفصل عن الأسر فان تأثير الأسرة الأصلية لم يزل قائما .

الفصل الرابع من (ص ١٢٥ ـ ١٤٨) النسق العائلي في مدينة الخور :

وقام بكتابته الدكتور قحطان الناصري . وقد خصصه لمعالجة النسق العائلي الذي يعتبر من الانساق الأساسية في تكوين البناء الاجتماعي وبخاصة المجتمعات التقليدية التي لم تتأثر بعد بالتغيرات الاجتماعية إلى الدرجة التي تفقد فيها تلك المجتمعات معالمها الرئيسية والعناصر المكونة لثقافتها المحلية . وقد أوضح الباحث بأن البعد التاريخي لأي نسق اجتماعي من الأبعاد الأساسية في معرفة المراحل التي قطعها المجتمع وتدرجه عبرها إلى أن اتخذ الصورة التي هو عليها الآن . وفي هذا الفصل اهتم الباحث بالدرجة الأولى بالتعرف على العلاقات التي تربط أفراد العائلة

كجماعة اجتماعية مرت عبر مراحل متعدد إلى أن وصلت إلى ما يعرف بالعائلة النواة أو العائلة الأولية . وأثبت الباحث بأن هذا النمط العائلي هو الأكثر شيوعا في مدينة الخور وهذا ما أظهرته الدراسة الميدانية في مدينة الخور .

كما أشار الباحث بأهمية المجلس الذي يعتبر مكانا لتجمع الأخوة ومحلا لالتقائهم والتداول في شؤونهم العامة والخاصة ، كذلك تلتقي فيه العوائل في المناسبات كالأعياد والزواج والولائم .

وقد تطرق الباحث لقضية الزواج باعتبارها قضية عائلية بالدرجة الأولى ، وذلك بالنظر لما قد يترتب عليه من علاقات قرابية بين الأسر . فالزواج ليس قضية شخص الرجل والمرأة باعتبارهما طرفي العملية ، وانما تخص الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الرجل أو المرأة ، فالعوائل تحرص دائما على أن يتزوج أبناؤها أو بناتها من أشخاص لهم نفس المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية ، ومما ذكره الباحث بأن العوائل تولى الجانب الاجتماعي أهمية تعادل أو تفوق الجوانب الاقتصادية وذلك لأهمية هذا الجانب في حياة الفرد أو عائلته .

كما تطرق الباحث بالمشاكل المرتبطة بالزواج كغلاء المهور وزواج البنات وتعدد الزوجات والعلاقات بين العوائل . وأوضح بأن النواة الأساسية للحياة الاجتماعية في مدينة الخور تقوم على أساس الانتماء لعائلة يرجع أفرادها نسبهم إلى جد مشترك عاش قبل خمسة أو أربعة أجيال . وغالبا مايسكن أفراد هذه الجماعة القرابية في نفس الحي (الفريج) وتتميز الحياة الاجتماعية لهذه العوائل بالمساعدة المتبادلة في حالات الأفراح والوفاة ، كذلك الأمر في حالة الحاجة المادية لبعض أفرادها . فقد أظهرت الدراسة أن الأشخاص يلجأون إلى اقاربهم في حالة العوز المادي بدلا من البنوك والأشخاص الآخرين كالتجار أو أصحاب المحلات ، ويعتبر اللجوء إلى هؤلاء عيبا كبيرا ودلالة على عدم وجود أقارب .

الفصل الخامس من (ص ١٤٩- ١٩٥) وضع المرأة في مدينة الخور :

وقد أشرفت على كتابته الدكتورة هدى مجاهد وقامت الباحثة بدراسة موضوع المرأة على أساس أنها تشكل شريحة سكانية تتوازى في أهميتها من حيث الحجم من شريحة الذكور ، فهي تمثل كما ذكرت الباحثة حوالي نصف سكان مجتمع الخور ، لذا اهتمت بالتعرف على الجوانب الاجتماعية . وعالجت الأدوار المختلفة التي تؤديها في نطاق الأسرة والمجتمع ، وكذلك التعليم والمشاركة في الحياة العملية والقوى الانتاجية والزواج وما يرتبط به من جوانب اجتماعية متعددة .

كما اهتمت الباحثة بالوضع الاقتصادي وقامت بتوضيح الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالمرأة مثل الملكية من حيث حقها في البيع والشراء والاستقلال الاقتصادي والدور الذي تؤديه للأسرة والمجتمع .

الفصل السادس من (ص ١٩٧ - ٢٤٩) : الشباب والمجتمع وقامت بكتابته الدكتورة هدى مجاهد . وقد هدفت من دراسة فئة الشباب للتعرف على اتجاهاتها وآرائها حول مجموعة من القضايا التنموية المتعلقة بالتعليم كقيمة في حياة المجتمع والعمل كقيمة للفرد وفي اكسابه مكانة اجتماعية متميزة والمشروعات الاستثمارية التي تمثل مجالات الاهتمام من وجهة نظر الشباب ومجالات التنمية المختلفة التي يروا أهميتها للمجتمع ، كما تعرضت الباحثة لبعض القضايا المتعلقة بالعمالة الوافدة وامكانية احلال العمالة الوطنية بدلا منها وقدرة الشباب على امكانية تحمل مسؤولية القطاعات التي تعتمد على العمالة الوافدة باعتبارهم جيل المستقبل .

واهتمت الدراسة أيضا بالتعرف على آراء الشباب في وضع المرأة في الأسرة ، وهل تعكس آرائهم النظرة التقليدية أو المعاصرة في ضوء المتغيرات الجديدة التي تلعب دورا واضحا على ساحة المجتمع القطري .

كذلك ناقش الفصل بعض الموضوعات والقضايا العامة كموضوع وقت الفراغ لدى الشباب ومظاهر انحراف الشباب وكيفية معالجتها .

التقييم :

أنه نظرا لقلة البحوث الاجتماعية التي تعالج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الخليجية فان ما يلفت النظر أن الدراسة اعتمدت على عدد قليل من البحوث التي عالجت المجتمع القطري والمجتمعات الخليجية ، لذا نرى أن الباحثين اعتمدوا وبشكل كبير على العمل الميداني والطريقة الانثروبولوجية أي الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية والتي كشفت نتائجها القضايا الأساسية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الخور . ولا يعتبر الاعتماد على العمل الميداني في سائر الأبحاث قصورا بل هو قمة نجاح العملية البحثية التي يمكن نجاحها في حجم العينة . وتعد عينية ارباب الأسر الشريحة الاساسية للدراسة وقد بلغ حجم العينة (٢٠٧) حالات وهذا الحجم لا بأس به . الا أن الشريحتين الأخرتين (الشباب والمرأة) فان حجمها أقل من حجم الشريحة الأولى أرباب الأسر بكثير ، اذ نجد أن العينة عند كل منهما بلغت

(٥٠) حالة . لذلك كان من الأجدر على الباحثين أن يساووا في حجم العينات الثلاث خصوصا وأن الدراسة اعتمدت اعتمادا كبيرا على نتائج الأدوات الثلاث في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالخور . ومما يلفت الانتباه أيضا أنه على الرغم من أن حجم الدراسة يتمثل في ٤٤١ صفحة الا أن حوالي ٢٩٢ صفحة منها تشتمل على ملاحق خاصة بأدوات الدراسة الثلاث (أرباب الأسر ، الشباب ، المرأة) كذلك تشتمل على الجداول الأساسية لتلك الأدوات وهذه توضح عدد الاستجابات لجميع الاسئلة الخاصة بكل أداة والنسبة المئوية لها . ومن وجهة نظري أرى من الأفضل دمج تلك الجداول بفصول الدراسة بدلا من وضعها في آخر صفحات الكتاب مما يسهل على القارئ العادي قراءتها أثناء قراءته للفصول .

وأخيرا يسعدني أن أهنيء وحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية بمركز الوثائق والدراسات على هذا العمل الكبير الذي يعتبر من الدراسات الاجتماعية القيمة والهامة لدراسة تاريخ المجتمع القطري . وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يغطي النقص حول هذا الموضوع ، كما أنه يعكس وجهة النظر العلمية الصادقة للحقيقة . فالدراسة كان هدفها الكشف عن جوانب البناء الاجتماعي لمدنية الخور من أجل رصد الحقائق والظواهر الاجتماعية .